

ورقة مفاهيمية حول ندوة اليوم العربي لحقوق الإنسان

"الحق في بيئة صحية وسليمة ومستدامة في دولة قطر: أفضل الممارسات – أبرز التحديات"

16 مارس/ آذار 2022

تمهيد:

أقرّ مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري موضوع "الحق في بيئة صحية وسليمة ومستدامة" ليكون عنوان احتفالية اليوم العربي لحقوق الإنسان وفعاليتها لعام 2022، وذلك بموجب قراره رقم (8701) الذي اتخذته في دورته العادية رقم (156) بتاريخ 2021/9/9. علماً بأنّ المجلس اعتمد يوم 16 مارس/ آذار من كل عام بصفته يوماً عربياً لحقوق الإنسان، وذلك بمناسبة دخول الميثاق العربي لحقوق الإنسان حيز النفاذ في يوم 16 من مارس/ آذار 2008.

وكما هو معلوم؛ فإنّ الميثاق العربي لحقوق الإنسان هو أساس النظام العربي لحقوق الإنسان، وهو يمثل الوثيقة الإقليمية العربية الوحيدة والشاملة التي تضم كافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أجمعت عليها الدول العربية، إضافة إلى آلية الميثاق الممثلة في لجنة حقوق الإنسان العربية الموكول إليها إصدار ملاحظاتها وتوصياتها الختامية على حالة حقوق الإنسان في الدول العربية الأطراف بالميثاق عقب فحص تقاريرها الأولية والدورية حول مدى أعمالها لأحكام الميثاق في تشريعاتها وبرامجها وممارساتها. ومما تجدر الإشارة إليه، أنّه لغاية الوقت الراهن ضم الميثاق في عضويته (16) دولة عربية، وكانت دولة قطر من أوائل الدول العربية المصادقة على الميثاق عام 2009، كما قدمت تقريرها الأولي عام 2012، وتقريرها الدوري الأول عام 2016 وتقريرها الدوري الثاني عام 2020 بشأن احترام وحماية وإنفاذ الحقوق والحريات الواردة في أحكامه وتنفيذ التوصيات الختامية للجنة الميثاق في هذا المجال.

وقد نص الميثاق العربي لحقوق الإنسان صراحة في مادته (38) على الحق في بيئة سليمة بوصفها جزءاً من الحق في مستوى معيشي لائق لكل إنسان يكفل الرفاه والعيش الكريم. كما ألزم الدول الأطراف بالميثاق على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لإنفاذ هذه الحقوق وفقاً لإمكاناتها. وفي هذا السياق، قامت لجنة حقوق الإنسان العربية بوصفها آلية الميثاق - بدور نشط في تحديد نطاق الحق في البيئة السليمة، وفحص التدابير التي اتخذتها الدول الأطراف للوفاء بالتزاماتها في حماية هذا الحق وإعماله وتعزيزه بشكل فعّال عند إصدار ملاحظاتها وتوصياتها الختامية على تقارير الدول الأطراف بالميثاق.

وبناء عليه؛ يأتي تنظيم هذه الندوة من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومعهد الدوحة للدراسات العليا ضمن احتفالية دولة قطر باليوم العربي لحقوق الإنسان، وسعيهما المشترك في تنفيذ مذكرة التفاهم بينهما التي أكدّت على تنظيم الأنشطة التي من شأنها زيادة الوعي والتثقيف في مجال تعزيز حماية حقوق الإنسان وبناء ثقافتها، وخاصة عند الطلبة في مختلف فروع العلم التي يدرسونها وتشجيعهم على البحث في هذا المجال.

الأهداف العامة للندوة:

يتعرض العالم لكثير من الأخطار والتحديات البيئية التي تمس حقوق الإنسان، مثل: تغير المناخ، واستنفاد الأوزون، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث الجوي، والتلوث البحري، والتلوث بالمواد البلاستيكية، والاتجار في المواد الخطرة، والتصدّر... الخ. وتقتضي هذه الأخطار والتهديدات البيئية لحقوق الإنسان أن تكون هناك حوارات واسعة حول حماية الحق في بيئة سليمة وصحية ومستدامة بشكل مستمر ودائم على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية.

تمثل أشغال هذه الندوة مبادرة أولية ضمن احتفالات اليوم العربي لحقوق الإنسان، يعقبها سلسلة من الفعاليات والأنشطة التي تهدف إلى تسليط الضوء على مدى حماية الحق في البيئة السليمة والصحية والمستدامة في

دولة قطر، إضافة إلى تقييم الجهود الوطنية في هذا المجال بغية تحديد أبرز التحديات وأفضل الممارسات التي من شأنها الأعمال التامة لهذا الحق، سيمًا وأنّ دولة قطر جزء من العالم، وأدّت دورًا محوريًا على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية في تعزيز حماية الحق في البيئة السليمة خلال السنوات الماضية. كما يقع على دولة قطر مسؤولية الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال تعزيز القوانين والسياسات البيئية، وتحسين التنفيذ والإنفاذ، وزيادة المشاركة العامة في صنع القرارات البيئية، وتحسين الاداء البيئي والحد من الانتهاكات البيئية لحقوق الإنسان كافة.

وفي هذا الصدد تتمثل أهداف الندوة فيما يلي:

- ✓ التعريف بمفهوم الحق في البيئة الصحية والسليمة والمستدامة ودورها في احترام حقوق الإنسان وإعمالها.
- ✓ تقييم دور النظام القانوني الوطني في دولة قطر في حماية الحق في البيئة السليمة والصحية والمستدامة.
- ✓ التعرف على دور المؤسسات الحكومية والوطنية وغير الحكومية المعنية بحماية الحق في البيئة السليمة في دولة قطر وأبرز التحديات التي تواجه حماية هذا الحق وإعماله في دولة قطر.
- ✓ تبادل المعلومات وأفضل الممارسات الكفيلة بحماية الحق في البيئة السليمة والصحية والمستدامة في دولة قطر، علاوة على كيفية الاستفادة المثلى من التجارب الدولية والإقليمية.

الجهات المشاركة:

سيشارك في الندوة كل من الجهات التالية:

- الجهات المعنية في حماية البيئة في دولة قطر من وزارات ومؤسسات حكومية وغير حكومية.
- الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المعنية بحماية حقوق الإنسان والبيئة في دولة قطر.

الزمان والمكان:

تنعقد الندوة يوم 16 مارس/ آذار 2022 في مقر معهد الدوحة للدراسات العليا.

جدول الأعمال

الجلسات	الوقت
تسجيل المشاركين	10:00 – 09:00
الكلمات الافتتاحية: - كلمة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان محمد بن سيف الكواري – نائب الرئيس - كلمة معهد الدوحة للدراسات العليا عبدالوهاب الأفندي – رئيس معهد الدوحة للدراسات العليا صورة جماعية	10:15 – 10:00
الجلسة الأولى: 1. ورقة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن الحق في البيئة وعلاقته بحقوق الإنسان وتطوراته الدولية والإقليمية. أمير كمال الدين – خبير قانوني في إدارة الشؤون القانونية باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان 2. ورقة معهد الدوحة للدراسات العليا بشأن التحديات العالمية التي تواجه أعمال الحق في البيئة السليمة وتقييم مدى النجاح الدولي في مواجهتها واستعراض الممارسات العالمية الناجحة والفضل في هذا المجال. لورانت لامبرت - أستاذ مساعد السياسة العامة في كلية الإدارة والاقتصاد والسياسات العامة، معهد الدوحة للدراسات العليا. 3. ورقة وزارة البيئة والتغير المناخي بشأن حماية الحق في البيئة السليمة وتقييم مدى نجاح الدولة في حمايته وإبراز أهم عوامل النجاح وأهم التحديات. عبدالهادي ناصر المري، مدير إدارة التغير المناخي، وزارة البيئة والتغير المناخي.	11:00 – 10:15
الجلسة الثانية: مداخلات تهدف هذه الجلسة إلى التعريف واستعراض جهود الجهات الحكومية والوطنية وغير الحكومية والشركات في دولة قطر في مجال حماية الحق في البيئة السليمة وإبراز أهم النجاحات والتحديات التي تواجه حمايته من خلال مداخلات موجزة لهذه الجهات.	11:40 - 11:00
أسئلة ومناقشة عامة	12:00 – 11:40

المتحدثون



أمير كمال الدين

تخرج في جامعة الخرطوم بمرتبة الشرف عام 1994، حصل على درجتي الماجستير (2000) والدكتوراه (2014)، عمل بمهنة المحاماة منذ عام 1995 ومستشاراً قانونياً لعدد من الشركات وأستاذاً للقانون بجامعة الخرطوم ومديراً لمركز حقوق الإنسان بجامعة الخرطوم ومديراً لأكاديمية الملكية الفكرية بجامعة الخرطوم. يعمل حالياً خبيراً قانونياً باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر.



عبد الهادي ناصر المري

تخرج عبد الهادي في جامعة قطر بدرجة البكالوريوس في الجيولوجيا عام 1996 وحصل على درجة الماجستير في البيئة من جامعة أكسفورد بروكس (إنجلترا) عام 2003. التحق بالجهة الحكومية المسؤولة عن البيئة (حالياً وزارة البلدية والبيئة) في عام 1997، وعمل منذ ذلك الحين في قسم تقييم الأثر البيئي (EIA) وكان رئيس قسم تقييم الأثر البيئي من عام 2004 حتى عام 2009. عبد الهادي هو نقطة الاتصال الوطنية في قطر لاتفاقية

الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (UNFCCC) وهو مشارك في مفاوضات المناخ منذ منتصف عام 2006. يعمل الآن مدير إدارة التغير المناخي في وزارة البيئة وتغير المناخ في وزارة البيئة والتغير المناخي.



لورانت لامبرت

يعمل أستاذ مساعد السياسة العامة في كلية الإدارة والاقتصاد والسياسات العامة بمعهد الدوحة للدراسات العليا، كلية الإدارة العامة واقتصاديات التنمية، يهتم بقضايا سياسة الطاقة والتنمية المستدامة. الدكتور لامبرت عمل سابقاً كمحلل أول للسياسات في معهد أبحاث المسح الاجتماعي والاقتصادي (SESRI) وكان كبير المسؤولين عن مبادرة مختبر الابتكار الإنساني في جامعة قطر. عمل كباحث في مجال التنمية المستدامة ومدير برامج ومستشار حكومي في مجالات المخاطر الدولية وتغير المناخ وسياسة الموارد الطبيعية على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية، بما في ذلك في وزارة الدفاع الفرنسية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. الدكتور لامبرت كان عضو سابق في المجلس الاستشاري لمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ التابعة للأمم المتحدة (CTCN). يعمل الدكتور لورانت حاليًا كمراجع خبير للتقرير التالي للجنة الدولية المعنية بتغير المناخ التابعة للأمم المتحدة ، حيث يوفر خبرة في السياسة العامة لمخلص لصانعي السياسات.